ورقة معلوماتية وتحليلية

تقييد التجارة مع المستعمرات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

قراءة قانونية وجيو-اقتصادية لبيان 12 دولة الصادر في 8 أيلول 2026

الملخص التنفيذي

- أصدر وزراء خارجية 12 دولة في 8 أيلول 2026 بياناً مشتركاً يربط حماية حل الدولتين بتقييد التجارة في السلع مع المستعمرات غير القانونية. والدول هي: المملكة المتحدة، فرنسا، كندا، الدنمارك، فنلندا، آيسلندا، إيرلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، إسبانيا والسويد.[1]
- الصياغة الدقيقة ليست أن الدول الاثنتي عشرة فرضت حظراً وطنياً متطابقاً وفورياً؛ فالبيان يجمع بين إدخال قيود وطنية، أو دعم قيود أوروبية، أو دراسة تدابير أخرى وفق الإجراءات الوطنية. وفي المقابل، أعلنت المملكة المتحدة وفرنسا وكندا أنها ستطرح تدابير وطنية لحظر التجارة في سلع المستعمرات.
- شكّل طرح عطاءات مشروع E1 عاملاً مباشراً في التحرك. ووفق رصد هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، نُشر في 18 آب 2026 العطاء رقم 2026/186 لبناء 1,234 وحدة استعمارية، ضمن مسار يهدد التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها ويربط "معاليه أدوميم" بالقدس المحتلة.[2]
- تبنّت بريطانيا أوسع حزمة معلنة: حظر واردات سلع المستعمرات، ونظام عقوبات يستهدف شركات وأفراداً يقدمون خدمات بناء أو بنية تحتية أو تمويلاً أو عقارات للتوسع الاستعماري، وحظر الإعلان عن عقارات المستعمرات، وتشديد تراخيص الصادرات التي تسهم مادياً في الاحتلال. ويتوقع إدخال التشريع خلال 6 إلى 9 أشهر.[3]
- تضع معطيات الهيئة 25 منطقة صناعية استعمارية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بوصفها خط الأساس الراهن. ولا تتعارض هذه الحصيلة مع رقم 35 منطقة صناعية "بإدارة إسرائيلية" في المنطقة (ج) الوارد في تدقيق إسرائيلي؛ لأن التصنيفين مختلفان جغرافياً وإدارياً، ولأن الرقم الثاني لا يشمل القدس الشرقية.
- الأثر التجاري المباشر قد يبدو محدوداً قياساً بالتجارة البريطانية-الإسرائيلية الكلية، لكن الأثر التنظيمي قد يكون أوسع: البنوك وشركات التأمين والمقاولون والموردون ومنصات العقار والشحن قد ينسحبون احترازياً إذا لم يستطيعوا فصل نشاط المستعمرات عن بقية محافظهم.
- لا تتضمن الحزمة البريطانية المعلنة حتى تاريخ القطع نظام "عقوبات ثانوية" بالمعنى الأميركي خارج الإقليم. الأدق هو الحديث عن عقوبات مباشرة، ومخاطر امتثال وسمعة، و"أثر تبريدي" ينتج عن تجنب الشركات التعاملات المشتبهة أو المعقدة.

الخلاصة المركزية: قيمة التحول ليست في حجم الواردات المحظورة وحده، بل في نقل مبدأ التمييز بين إسرائيل داخل الخط الأخضر والأرض المحتلة من مستوى الوسم والتوجيه غير الملزم إلى مستوى الحظر والعقوبات وقواعد العناية الواجبة.

الآن:

السؤال الأدق ليس ما إذا كانت القيود التجارية على المستعمرات ستؤثر أم لا، بل أين سيقع أثرها، وما المدى الذي يمكن أن تبلغه إذا بقيت إجراءً بريطانياً منفرداً، وما الذي يمكن أن تصبح عليه إذا تحولت إلى سياسة أوروبية ودولية أوسع. فمن غير الواقعي افتراض أن حظر استيراد منتجات المستعمرات من سوق واحدة سيؤدي بذاته إلى إضعاف المشروع الاستعماري أو وقف توسعه؛ فالاستعمار في الضفة الغربية ليس مشروعاً اقتصادياً قائماً فقط على عائدات تصدير منتجاته، بل منظومة تمولها الدولة الإسرائيلية وتحميها وتدعمها عبر الأرض والتخطيط والبنية التحتية والإعفاءات والحوافز والإنفاق الأمني. ولذلك فإن الأثر الاقتصادي المباشر للإجراء البريطاني، منفرداً، سيظل محدوداً نسبياً.

لكن قياس الخطوة بقيمة التجارة المحظورة وحدها يخطئ في تقدير أهميتها. فالأثر الأكثر أهمية يبدأ من نقل المستعمرات من دائرة الإدانة السياسية إلى دائرة "الكلفة". طوال سنوات، استطاعت الدول الجمع بين اعتبار المستعمرات غير قانونية وبين استمرار العلاقات الاقتصادية معها أو مع الأنشطة المرتبطة بها. أما تقييد التجارة فينشئ علاقة سببية مختلفة: وجود النشاط الاقتصادي في المستعمرة يصبح سبباً لحرمانه من النفاذ إلى السوق. وبذلك تتحول اللامشروعية من توصيف قانوني إلى نتيجة اقتصادية قابلة للقياس.

ويتضاعف هذا الأثر بسبب طبيعة سلاسل الإنتاج والتوريد. فالضغط لا يقع على المنتج النهائي فقط، بل على الشركات والمستوردين والممولين وشركات التأمين والنقل والتوزيع والتجزئة، التي ستضطر إلى التحقق من منشأ السلعة وموقع الإنتاج وطبيعة ارتباطها بالمستعمرات. وكلما ارتفعت متطلبات التحقق والمخاطر القانونية والسمعة المرتبطة بالتعامل مع المستعمرات، نشأ ما يمكن تسميته "علاوة مخاطر استعمارية": يصبح الاستثمار أو التوريد أو التمويل المرتبط بالمستعمرة أكثر كلفة وأقل جاذبية، حتى في الحالات التي لا يشملها الحظر مباشرة.

أما الأثر الأعمق فهو أثر السابقة. فإذا بقيت بريطانيا وحدها، يمكن لإسرائيل امتصاص جانب معتبر من الكلفة وإعادة توجيه الصادرات إلى أسواق أخرى. لكن إذا انتقلت الفكرة إلى دول أوروبية إضافية، أو إلى الاتحاد الأوروبي، فإن التراكم يغير طبيعة المسألة. عندها لا يعود

1وزارة الخارجية البريطانية، "Joint Foreign Ministers' Statement on the Two-State Solution" ، 8 أيلول2026 ، الفقرتان2–1 ، منشور على موقع.GOV.UK

2هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، التقرير الشهري – آب2026 ، ص :25–24 عطاء E1 رقم186/2026 ، 1,234 وحدة، نُشر وفُتح في 18 آب2026 ، وآخر موعد للإيداع 19 تشرين الأول2026.

3وزارة الخارجية البريطانية، "Foreign Secretary Oral Statement on Israel-Palestine" ، 8 أيلول2026 ، منشور على موقع.GOV.UK

السؤال عن حجم الصادرات إلى دولة بعينها، وإنما عن إمكانية نشوء سوق دولية تتقلص تدريجياً أمام اقتصاد المستعمرات. وهنا يبدأ التأثير الحقيقي في حسابات المستثمر والمنتج والمصرف وشركة التوزيع.

وللخطوة أيضاً أثر قانوني وسياسي يتجاوز التجارة. فهي تكرس عملياً التمييز بين إسرائيل وبين الأراضي الفلسطينية المحتلة، وترفض التعامل مع المستعمرات باعتبارها امتداداً اقتصادياً طبيعياً للسوق الإسرائيلية. وهذا مهم بصورة خاصة بعد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 19 تموز 2024، الذي وضع على الدول التزامات بعدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم تقديم العون أو المساعدة في استمراره. ومن هذه الزاوية، يمكن أن يصبح تقييد التجارة جزءاً من انتقال أوسع من "عدم الاعتراف" النظري إلى سياسات عملية تمنع العلاقات الاقتصادية من المساهمة في استدامة الوضع غير القانوني.

لكن ينبغي عدم تحميل الأداة أكثر مما تحتمل. القيود التجارية لن توقف وحدها إقامة البؤر، ولن تمنع مصادرة الأرض، ولن تغير في المدى القصير ميزان القوة الذي يحمي المستعمرين. كما تستطيع الحكومة الإسرائيلية تعويض قطاعات متضررة أو منحها حوافز إضافية. لذلك فإن فاعلية العقوبات تتوقف على ثلاثة متغيرات: اتساعها الجغرافي ليشمل عدداً أكبر من الأسواق؛ واتساعها القطاعي بحيث تتجاوز السلع إلى الخدمات والاستثمار والتمويل والتعاقدات؛ وقدرتها على الانتقال من استهداف المنتج الاستعماري إلى معالجة المنظومة الاقتصادية التي تجعل الاستعمار قابلاً للاستمرار.

ومن هنا فإن القيمة الاستراتيجية للخطوة البريطانية ليست أنها ستوقف الاستعمار غداً، بل أنها تضرب واحدة من أهم وسائل تطبيعه: إمكانية إقامة نشاط اقتصادي على أرض محتلة ثم إدخاله إلى الأسواق الخارجية كما لو كان نشاطاً تجارياً عادياً. فإذا تحولت هذه القاعدة إلى ممارسة دولية متراكمة، فإن المعادلة الجديدة ستكون واضحة: كل توسع استعماري لا يضيف أرضاً ووحدات لإسرائيل فحسب، بل يضيف في المقابل مخاطر وعزلة وكلفة اقتصادية وقانونية متزايدة. عند هذه النقطة تحديداً تبدأ العقوبات بالانتقال من موقف أخلاقي إلى أداة لتغيير حسابات الكلفة والمنفعة.

1. ما الذي تقرر فعلاً؟

البيان المشترك هو إطار سياسي منسق، لا لائحة جمركية واحدة. فهو يحدد الغاية المشتركة ويترك لكل دولة مسارها التشريعي والتنظيمي. لذلك يجب فصل ثلاثة مستويات:

المستوى	الدول/الوضع	الدلالة العملية
إعلان تدابير وطنية جديدة	المملكة المتحدة، فرنسا، كندا	التزام بطرح تدابير وطنية لحظر التجارة في سلع المستعمرات؛ التفاصيل والنفاذ يحددهما القانون الوطني.
إجراءات سابقة أو قيد الاستكمال	إيرلندا، إسبانيا، هولندا، النرويج، بلجيكا	أشاد بها البيان والخطاب البريطاني. هولندا وبلجيكا ليستا من الدول الـ12 الموقعة، لكنهما جزء من مسار أوسع.
دعم/دراسة مزيد من القيود	الدنمارك، فنلندا، آيسلندا، بولندا، البرتغال، السويد	البيان لا يوزع على كل دولة وصفاً قانونياً متطابقاً؛ وقد يكون المسار وطنياً أو أوروبياً أو لا يزال قيد الدراسة.

يعني ذلك أن وصف الحدث بأنه "حظر صادر عن 12 دولة" يبالغ في درجة التجانس والنفاذ. الوصف الأدق هو: تكتل من 12 دولة يقود انتقالاً من الإدانة إلى القيود التجارية، مع إعلان ثلاث دول كبرى تدابير وطنية جديدة، ودول أخرى سبق أن تحركت أو تدعم/تدرس التحرك.

المحفّز المباشر: E1 واتساع التوسع الاستعماري

ذكر البيان العطاءات المنشورة لمشروع E1 بالاسم، إلى جانب تصاعد "عنف" المستعمرين والتوسع الاستعماري. وتكمن حساسية E1 في موقعه شرقي القدس: التنفيذ يعزز الامتداد العمراني والبنى التحتية بين "معاليه أدوميم" والقدس المحتلة، ويضغط على المجال الفلسطيني الرابط بين شمال الضفة وجنوبها. لهذا لم يعد التعامل الأوروبي والكندي والبريطاني مع المشروع مجرد اعتراض تخطيطي، بل اختباراً لمصداقية سياسة حل الدولتين.

التاريخ	المحطة	المغزى
19 تموز 2024	صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية	تأكيد عدم مشروعية الوجود المستمر وواجب التمييز ومنع العلاقات التي تساعد على إبقاء الوضع غير القانوني.
18 آب 2026	نشر عطاء E1 رقم 2026/186، 1,234 وحدة	انتقال المشروع من مستوى التخطيط إلى مسار عطاء تنفيذي وفق رصد الهيئة.
8 أيلول 2026	البيان المشترك والخطاب البريطاني	ربط صريح بين E1 وبين القيود التجارية والعقوبات.
خلال 6–9 أشهر	الإطار الزمني البريطاني المعلن	فترة إعداد التشريع والقواعد التنفيذية قبل النفاذ الكامل.

2. السياق القانوني والدولي

المستعمرات والاحتلال

تحظر المادة 49(6) من اتفاقية جنيف الرابعة على دولة الاحتلال نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الإقليم الذي تحتله. وأكد مجلس الأمن في القرار 2334 (2016) أن إنشاء المستعمرات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 1967، بما فيها القدس الشرقية[4]، لا يتمتع بأي شرعية قانونية، وطالب الدول بأن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ 1967.[5]

وفي رأيه الاستشاري الصادر في 19 تموز 2024، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن الوجود الإسرائيلي المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن على إسرائيل وقف الأنشطة الاستعمارية الجديدة وإخلاء المستعمرين. كما فسرت واجب التمييز بأنه يقتضي من الدول الامتناع عن العلاقات الاقتصادية أو التجارية التي تخص الأرض المحتلة وقد ترسخ الوجود غير القانوني، واتخاذ خطوات لمنع التجارة أو الاستثمار اللذين يساعدان على استدامة ذلك الوضع.[6]

الرأي الاستشاري ليس حكماً ملزماً في نزاع ثنائي، لكنه تفسير قضائي رفيع للقواعد والالتزامات القائمة. وقد دعمت الجمعية العامة هذا الاتجاه في قرارها ES-24/10 في 18 أيلول 2024، الذي دعا الدول إلى اتخاذ تدابير، منها وقف استيراد منتجات المستعمرات ومنع العلاقات التجارية والاستثمارية التي تساعد على إبقاء الوضع غير القانوني.[7]

تعارض الحكومة الإسرائيلية هذه الخلاصة القانونية وتصف الضفة الغربية بأنها أرض متنازع عليها وأن وضع المستعمرات من قضايا التسوية النهائية. لكن التحالف الجديد يستند إلى الموقف المقابل السائد في قرارات الأمم المتحدة والقضاء الدولي ومواقف الدول الموقعة.

4مجلس الأمن، القرار S/RES/2334 (2016) ، 23 كانون الأول2016 ، ولا سيما الفقرتان 1 و5.

5اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، 12 آب1949 ، المادة49(6) ، قاعدة بيانات اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني.

6محكمة العدل الدولية، القضية رقم186 ، الرأي الاستشاري بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، 19 تموز2024 ، الفقرتان 278 و285.

7الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار A/RES/ES-10/24 ، 18 أيلول2024.

التمييز بين الوسم والحظر

الأداة	مضمونها	الأثر
المنشأ التفضيلي	حرمان سلع المستعمرات من مزايا اتفاق التجارة مع إسرائيل	رسوم جمركية عادية؛ لا يمنع دخول السلعة.
وسم المنشأ	الإفصاح أن المنتج من أرض محتلة/مستعمرة	يحمي المستهلك ويقلل التضليل؛ لا يساوي الحظر.
حظر الاستيراد	منع دخول السلعة قانوناً	ينقل العبء إلى الجمارك والمستورد ويستلزم إثبات منشأ أدق.
عقوبات الكيانات والخدمات	تجميد أصول/حظر تعامل أو خدمات مع جهات محددة	يمتد إلى التمويل والبناء والبنية التحتية والعقار، وقد يتجاوز أثر السلع.

قبل إعلان أيلول 2026، كانت بريطانيا تحرم سلع المستعمرات من المعاملة التفضيلية وتصدر إرشادات منشأ ومخاطر، لكنها لم تكن تحظر التجارة. كما كانت دقة الإحصاء ضعيفة بسبب الاتحاد الجمركي الإسرائيلي-الفلسطيني وإمكان تمرير منشأ المستعمرة عبر مستندات إسرائيلية عامة.[8]

3. الدور القيادي للمملكة المتحدة

جمع الخطاب البريطاني بين تغيير قانوني وتغيير في تعريف السياسة. فقد أعلنت الحكومة رسمياً أن الاحتلال غير قانوني، وربطت هذه الخلاصة بالعلاقات الاقتصادية مع الأرض المحتلة، مع تأكيد استمرار التجارة مع إسرائيل داخل الخط الأخضر ورفض المقاطعة العامة لإسرائيل.

النطاق المعلن	الوضع في 10 أيلول 2026	الأداة البريطانية
جميع السلع من المستعمرات غير القانونية في الأراضي المحتلة.	معلن؛ تشريع خلال 6–9 أشهر	حظر واردات السلع
شركات وأفراد محددون يقدمون البناء أو البنية التحتية أو التمويل أو العقارات للتوسع الاستعماري.	قيد البناء التشريعي	نظام عقوبات شامل
الإعلان داخل بريطانيا عن عقارات أو أراضٍ في المستعمرات، مع إعفاءات دينية مناسبة.	معلن ضمن النظام الجديد	حظر الإعلان
تسريع استهداف من يسهّلون التوسع الاستعماري، بما في ذلك E1.	إجراء فوري/تنظيمي	توسيع نظام حقوق الإنسان
رفض طلبات السلاح وغيره من الصادرات التي تسهم مادياً في الاحتلال طوال استمراره.	سياسة رفض معلنة	تراخيص الصادرات
مستعمرون متطرفون دعموا أو حرّضوا على العنف ضد تجمعات فلسطينية.	فورية	عقوبات شخصية

من الناحية الاقتصادية، أهم نقطة ليست فقط منع صندوق تمر أو عبوة تجميل عند الحدود؛ بل إمكان إدراج ممول أو مقاول أو شركة عقارية في قائمة عقوبات، ما يفرض على المؤسسات البريطانية فحص العملاء والمدفوعات والملكية المنتفعة وسلاسل التوريد. وقد صيغت الحزمة صراحة لاستهداف المستعمرات والتوسع الاستعماري، لا إسرائيل ككل.[9]

حدود مصطلح "العقوبات الثانوية": لم تعلن لندن عقوبات خارج إقليمية تعاقب أي طرف أجنبي لمجرد تعامله مع جهة مستهدفة، على غرار بعض النظم الأميركية. إلا أن بنكاً أو مورداً أجنبياً يعتمد على المقاصة بالجنيه أو على تأمين بريطاني أو يتعامل مع طرف بريطاني قد يطبق انسحاباً احترازياً؛ وهذا أثر امتثال غير مباشر، لا عقوبة ثانوية معلنة.

8مكتبة مجلس العموم البريطاني، موجز البحث CBP-10945، "UK trade with Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territories"، 8 تموز 2026.

9وزارة الخارجية البريطانية، الخطاب الشفوي لوزير الخارجية بشأن إسرائيل وفلسطين، 8 أيلول 2026 ، مرجع سابق.

4. البنية الصناعية للمستعمرات: 25 منطقة في الضفة بما فيها القدس

تعتمد هذه الورقة رقم 25 منطقة صناعية استعمارية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفق الحصر المؤسسي الحالي لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان. ويجب التعامل معه بوصفه عدداً لمناطق مصنفة وفق منهج الهيئة، لا عدداً لكل تجمع تجاري أو ورشة أو منطقة خدمات إسرائيلية في الأرض المحتلة.[10]

لماذا تظهر أرقام مختلفة؟ الإحصاءات لا تستخدم تعريفاً واحداً. فبعضها يحصي المناطق الصناعية الاستعمارية، وبعضها يحصي كل منطقة صناعية أو تجارية "بإدارة إسرائيلية" في المنطقة (ج)، وبعضها يحصي الشركات أو المصانع. لذلك لا تجمع الأرقام التالية ولا تستبدل أحدها بالآخر.

ما الذي يقيسه؟	السنة/النطاق	القيمة	المؤشر
خط الأساس المعتمد في الورقة.	تحديث الهيئة، 2026؛ الضفة بما فيها القدس الشرقية	25	المناطق الصناعية الاستعمارية
تصنيف إداري أوسع من ثلاث فئات، ولا يشمل القدس الشرقية.	تدقيق نُشر 2023؛ المنطقة (ج) فقط	35	مناطق صناعية بإدارة إسرائيلية
14,100 عامل فلسطيني و5,500 عامل إسرائيلي.	بيانات التدقيق حتى 2022	19,600 تقريباً	العمالة في المناطق الـ35
مرجع بنيوي قديم، لا يصلح كرقم حالي للـ25 منطقة.	تقدير حقوق الإنسان، 2016؛ نحو 20 منطقة	نحو 1,000	المصانع في المناطق الاستعمارية
مثال تاريخي على كثافة الصناعة والاعتماد على الأسواق الخارجية.	تقدير 2016	نحو 120 مصنعاً؛ 80% للتصدير	منطقة بركان
شركات مرتبطة بواحد أو أكثر من 10 أنشطة؛ ليست كلها مصانع.	تحديث 2025؛ قائمة غير شاملة	158 شركة من 11 دولة	الشركات في قاعدة الأمم المتحدة

أفاد تقرير متابعة لمراقب الدولة الإسرائيلي بوجود 35 منطقة صناعية تحت إدارة إسرائيلية في المنطقة (ج)، موزعة بين مناطق مستقلة، ومناطق ملاصقة للمستعمرات، ومناطق إقليمية مختلطة الوظائف. وقدّر العاملين فيها بنحو 14,100 فلسطيني و5,500 إسرائيلي. هذه عينة إدارية أوسع من حصر الهيئة، وتستثني القدس الشرقية بحكم اقتصارها على المنطقة (ج).[11]

أما تقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2016 فقد قدّر أن نحو 20 منطقة صناعية استعمارية تضم قرابة 1,000 مصنع، وذكر أن "بركان" ضمت آنذاك نحو 120 مصنعاً يصدر قرابة 80% من إنتاجه. الرقم مفيد لإظهار وزن التصنيع والتصدير، لكنه قديم ولا يجوز إسقاطه آلياً على حصيلة 2026.[12]

وفي أيلول 2025، ضمت قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 158 مؤسسة أعمال من 11 دولة مرتبطة بواحد أو أكثر من عشرة أنشطة تثير مخاوف حقوقية في سياق المستعمرات. وتشمل القائمة البناء والعقار والتمويل والمواد والآليات والسياحة والخدمات؛ ولذلك فهي خريطة تعرض تنظيمي وليست تعداداً للمصانع.[13]

10هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، حصر المناطق الصناعية الاستعمارية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، تحديث أيلول2026 ؛ الرقم المعتمد 25 :منطقة.

11مراقب الدولة الإسرائيلي،"Industrial Zones under Israeli Management in Judea and Samaria – Follow-up Audit" ، التقرير السنوي، شباط2023 ؛ جُمعت بيانات التدقيق بين تشرين الأول 2021وآب2022.

12هيومن رايتس ووتش،"Occupation, Inc." ، والبيان الملخص"Israel: Businesses Should End Settlement Activity" ، 19 كانون الثاني2016.

13مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قاعدة بيانات مؤسسات الأعمال عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 31/36 و53/25، تحديث2025 ، التقرير A/HRC/60/19 ، 26 أيلول2025.

الانتشار الجغرافي وقنوات التعرض

قناة التعرض للحظر/العقوبات	أمثلة دالة	المحور
منشأ السلعة الفعلي يتجاوز الخط الأخضر حتى لو ظهر العنوان التجاري "القدس/إسرائيل"؛ وهي عقدة عالية المخاطر في التحقق من المنشأ.	منطقة عطروت الصناعية	القدس الشرقية
الصناعة والتجارة والعقار والطرق والتمويل المرتبط بالتوسع؛ تعرض مباشر لحظر السلع ومحتمل لعقوبات الخدمات.	ميشور أدوميم ومحيط معاليه أدوميم/E1	شرق القدس
مصانع موجهة للسوق المحلي والتصدير، مع مخاطر إعادة الوسم أو الشحن عبر مقرات داخل الخط الأخضر.	بركان وأريئيل غرب	وسط/غرب الضفة
منتجات زراعية وغذائية، تبريد وتعبئة ونقل، إضافة إلى سلع صناعية واستخراجية.	مناطق صناعية وتجارية ومزارع تعبئة	الشمال والأغوار

إدراج القدس الشرقية ليس تفصيلاً شكلياً. معيار المنشأ المطلوب هو موقع الإنتاج أو الاستخراج الفعلي، لا حدود بلدية فرضتها إسرائيل ولا مكان تسجيل الشركة. ولذلك يجب أن تشمل قوائم الجمارك مناطق مثل عطروت وأي منشأة تقع وراء خط 4 حزيران 1967، مع قواعد خاصة للسلع المركبة التي تمر بمراحل تصنيع داخل الخط الأخضر وخارجه.

القطاعات الأكثر تعرضاً

الأداة الأكثر تأثيراً	أمثلة منتجات/خدمات	القطاع
حظر الواردات، وسم المنشأ، شهادات الصحة والمنشأ، تدقيق المزارع ومحطات التعبئة.	تمور، عنب ونبيذ، أعشاب وخضار، تعبئة وتبريد	الزراعة والغذاء
حظر السلع، قواعد المنشأ للمدخلات المركبة، تدقيق الموردين والموزعين.	بلاستيك، معادن، نسيج، أغذية، مستحضرات تجميل، كيماويات ومنتجات تنظيف	الصناعات التحويلية
حظر السلع؛ وعقوبات محتملة على المواد والآليات والمقاولين الداعمين للتوسع.	محاجر، إسمنت، خرسانة، أنابيب وتجهيزات	الحجر ومواد البناء
تعيين كيانات وخدمات، قيود تمويل وتأمين ومشتريات.	إنشاءات، طرق، طاقة، مياه، اتصالات، نفايات وإعادة تدوير	البنية والخدمات
حظر الإعلان وتدابير الخدمات والعناية الواجبة للمنصات.	تسويق وحدات وأراضٍ، حجوزات وإعلانات	العقار والسياحة الرقمية

5. الأثر الاقتصادي والتنظيمي

الأثر المباشر على السلع

سيواجه المصدرون من مناطق الـ25 خسارة الوصول إلى الأسواق التي تنفذ حظراً فعلياً، وكلفة فصل الإنتاج والمخزون والفواتير، واحتمال رفض الشحنات أو مصادرتها وفق القانون الوطني. وستكون السلع ذات المنشأ المكاني الواضح، ولا سيما الزراعية والغذائية ومستحضرات التجميل والحجر، أسهل استهدافاً من المكونات الصناعية المركبة.

لا تتوفر قيمة موثوقة مستقلة لتجارة بريطانيا مع المستعمرات. وقدّرت الحكومة التجارة البريطانية مع كامل الأرض الفلسطينية المحتلة بنحو 38 مليون جنيه إسترليني في 2025، مقابل نحو 6 مليارات جنيه مع إسرائيل، مع إقرارها بصعوبة الفصل بسبب الاتحاد الجمركي. لذلك لا يجوز استخدام 38 مليوناً باعتباره قيمة صادرات المستعمرات أو قيمة السلع التي سيشملها الحظر.[14]

النتيجة المرجحة هي أثر مباشر محدود نسبياً على التجارة الكلية، لكنه أشد على مصانع أو مزارع بعينها تعتمد على الأسواق الأوروبية والكندية والبريطانية، وعلى موزعين لا يستطيعون إثبات منشأ نظيف للسلعة.

الأثر غير المباشر و"التبريد"

1. المصارف: ستفحص ما إذا كان العميل أو المشروع أو الضمان العقاري مرتبطاً بمستعمرة أو توسع جديد. وقد يؤدي غموض المحفظة إلى إغلاق العلاقة كاملة بدلاً من فصل معاملة واحدة.
2. التأمين والشحن: قد ترفض الشركات تغطية شحنة أو مشروع بنية تحتية إذا عجزت عن إثبات الموقع والمستفيد النهائي أو خافت من التعامل مع كيان سيُدرج لاحقاً.
3. الموردون والمقاولون: قد يمتد التدقيق إلى الآلات ومواد البناء والبرمجيات والخدمات المهنية إذا كان الاستخدام النهائي في مشروع توسع استعماري.
4. المجموعات متعددة المواقع: شركة مسجلة داخل إسرائيل وتدير مصنعاً في مستعمرة قد تواجه طلباً لفصل قانوني ومحاسبي وتشغيلي حقيقي؛ التسجيل وحده لا يغير منشأ الإنتاج.
5. الامتثال المفرط: غياب قائمة جغرافية ومصطلحات موحدة قد يدفع بعض الشركات إلى تجنب تجارة فلسطينية مشروعة أو تجارة إسرائيلية داخل الخط الأخضر، وهو أثر ينبغي الحد منه بقواعد دقيقة ونافذة تصحيح.

متطلبات إنفاذ فعّال

خطر الالتفاف	المعلومة المطلوبة	نقطة الضبط
استخدام مقر شركة داخل الخط الأخضر بدلاً من موقع المصنع.	إحداثيات المنشأة، العنوان الفعلي، الرمز البريدي	الموقع
خلط السلع أو إعادة تعبئتها داخل إسرائيل.	مرحلة الإنتاج الجوهرية، المزرعة/المحجر، محطة التعبئة	المنشأ
شركة وسيطة أو اسم تجاري جديد.	الشركة الأم، المستفيد الحقيقي، الشركات التابعة	الملكية
تجزئة المدفوعات أو تمريرها عبر طرف ثالث.	البنك، المؤمن، المدفوعات والمستفيد النهائي	المسار المالي
وصف المادة بأنها "مدنية عامة" مع تخصيصها لتوسع استعماري.	المشروع والموقع والجهة المستفيدة	الاستخدام النهائي

14مكتبة مجلس العموم البريطاني، مرجع سابق، قسم: "UK trade with Israel and the Occupied Palestinian Territories" تقدير 2025 بنحو 38 مليون جنيه للتجارة مع الأرض الفلسطينية المحتلة ونحو 6 مليارات جنيه مع إسرائيل، مع التحذير من صعوبة القياس.

6. الأبعاد السياسية والدبلوماسية

من الإدانة إلى أدوات كلفة

يمثل القرار انتقالاً نوعياً لأن الدول لم تكتف بتكرار عدم شرعية المستعمرات؛ بل بدأت مواءمة التجارة والعقوبات وتراخيص التصدير مع هذا الموقف. وقيادة بريطانيا مهمة بسبب وزن لندن المالي، وعلاقتها الأمنية والتجارية بإسرائيل، وقدرتها على تحويل قواعد الامتثال لدى مؤسسات دولية حتى عندما يكون حجم السلع محدوداً.

في الوقت نفسه، حافظت لندن على خط فاصل سياسي واضح: الإجراء موجه إلى الأرض المحتلة والمستعمرات لا إلى إسرائيل داخل الخط الأخضر، واستمرار التجارة المشروعة مع إسرائيل جزء معلن من الحزمة. هذه الصياغة تهدف إلى تقليل اتهام الإجراء بأنه مقاطعة شاملة، وتعزيز دفاعه القانوني بوصفه تطبيقاً لواجب التمييز.

الرد الإسرائيلي

ردت إسرائيل بإعلان إغلاق القنصلية البريطانية في القدس الشرقية، وإنهاء مشاركة بريطانيا في مهمة تنسيق تقودها الولايات المتحدة بشأن غزة، ووقف تدريب بريطاني لقوات السلطة الفلسطينية، ومنع دخول عدد من البريطانيين. ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي الخطوة بأنها تدخل في الشؤون السيادية والانتخابات الإسرائيلية.[15]

تُظهر هذه الاستجابة أن كلفة التحرك ليست اقتصادية فقط؛ فهي تمس قنوات الحضور الدبلوماسي البريطاني والعلاقة مع السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، فإن توزيع التدابير بين تحالف دولي يقلل قدرة إسرائيل على عزل دولة واحدة، ويزيد احتمال تحول الحظر إلى معيار تنظيمي أوسع.

7. سيناريوهات الاثني عشر شهراً المقبلة

السيناريو	الملامح	النتيجة المتوقعة	مؤشرات المتابعة
تنفيذ مجزأ	قوانين وطنية متباينة واستثناءات واسعة	أثر رمزي وتجاري محدود مع فرص التفاف مرتفعة	اختلاف تعريف السلع، غياب قوائم المواقع، تأخر التشريع البريطاني.
تنسيق جمركي أوروبي	قواعد منشأ وقوائم مواقع وتبادل بيانات	ارتفاع رفض الشحنات وكلفة الفصل على الشركات	إجراء أوروبي مشترك، إرشادات جمركية موحدة، تدقيق بالبريد والإحداثيات.
اتساع مالي وخدمي	تعيين ممولين ومقاولين ومطورين ومنصات	أثر تبريدي أكبر من قيمة الواردات نفسها	إدراج بنوك/شركات كبرى، تحديث سياسات التأمين والائتمان والمشتريات.

الأرجح في المدى القصير هو مزيج بين السيناريوهين الأول والثاني: تفاوت وطني مع ضغط متزايد لتوحيد قواعد المنشأ. أما السيناريو الثالث فيعتمد على مدى استخدام لندن وباريس وأوتاوا سلطة تعيين الشركات والأفراد، لا على نص حظر السلع وحده.

15وكالة رويترز،" وزير الخارجية الإسرائيلي يقول إن إسرائيل ستغلق القنصلية البريطانية في القدس الشرقية"، الثامن من أيلول 2026.

8. التوصيات

إلى المجتمع الدولي

1. إصدار تعريف موحد للمستعمرة والسلعة والخدمة المشمولة، ينطبق على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ويعتمد خط 4 حزيران 1967 أساساً مكانياً.
2. نشر قائمة تشغيلية قابلة للتحديث للمناطق الصناعية والمزارع والمحاجر والرموز البريدية والإحداثيات، مع آلية اعتراض وتصحيح تمنع إدراج منشآت فلسطينية أو تجارة إسرائيلية داخل الخط الأخضر خطأً.
3. فرض إقرار منشأ على المستورد وسلسلة حفظ مستندية، مع تدقيق قائم على المخاطر للسلع المختلطة والمعاد تعبئتها، وتجريم بيانات المنشأ الكاذبة والتحايل عبر الشركات الوسيطة.
4. تحديد معايير شفافة لتعيين الشركات والأفراد: نوع الخدمة، الصلة المادية بالتوسع، العلم أو وجوب العلم، الملكية المستفيدة، وإتاحة مراجعة قانونية دورية.
5. تبادل بيانات الجمارك والعقوبات بين بريطانيا وفرنسا وكندا والدول الأوروبية، ونشر إحصاءات فصلية عن الشحنات المرفوضة والتراخيص والعقوبات، دون كشف معلومات تجارية محمية.
6. إنشاء مسار حماية للعمال الفلسطينيين يمول التدريب والدخل الانتقالي وتوسيع بدائل العمل الفلسطينية، ويلزم الشركات الخارجة بتسوية الحقوق العمالية والبيئية.
7. مراجعة بعد 6 و12 شهراً تقيس: تغير العطاءات والمشاريع، قيمة السلع الموقوفة، خروج الشركات، أثر العمالة، والتحايل؛ لا الاكتفاء بعدد العقوبات الصادرة.

ما المطلوب من أجل التقاط اللحظة:

فلسطينيا:

المطلوب فلسطينياً الآن ألا نتعامل مع الخطوة البريطانية باعتبارها انتصاراً سياسياً نكتفي بالترحيب به، بل باعتبارها نافذة يمكن توسيعها. فالفرص السياسية من هذا النوع لا تتحول تلقائياً إلى مسارات دولية؛ إما أن تُبنى حولها كتلة من الأدلة والمطالب والتحركات المتزامنة، أو تبقى قراراً منفرداً يمكن احتواؤه مع الوقت.

الأولوية الأولى هي تحويل الحالة البريطانية إلى "نموذج قابل للتصدير". المطلوب إعداد حزمة قانونية وسياسية موحدة ومختصرة تقدم إلى الحكومات والبرلمانات الأوروبية، تشرح لماذا يشكل حظر التجارة مع المستعمرات تطبيقاً لالتزامات قائمة وليس عقوبة استثنائية على إسرائيل. ويجب أن تربط الحزمة بين الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وقواعد عدم الاعتراف وعدم تقديم العون، وبين أدوات عملية محددة تستطيع كل دولة اتخاذها: حظر المنتجات، منع الخدمات والاستثمارات المرتبطة بالمستعمرات، استبعاد الشركات المتورطة من المشتريات العامة، وتشديد واجبات العناية الواجبة على الشركات والمؤسسات المالية.

بالتوازي، نحتاج إلى الانتقال من خطاب "منتجات المستعمرات" إلى خطاب "اقتصاد الاستعمار". فالمنتج الذي يحمل عنوان مستعمرة هو الحلقة الأسهل، لكنه ليس سوى الجزء المرئي من شبكة أوسع تضم المصارف والمطورين العقاريين وشركات البناء والطاقة والنقل والتأمين والمنصات الرقمية وشركات الخدمات. لذلك ينبغي بناء قاعدة بيانات فلسطينية موحدة تربط المستعمرة بالأرض التي أقيمت عليها، والشركة العاملة فيها، والمشروع الذي تنفذه، والمصرف الذي يموله، والأسواق التي تصل إليها منتجاته وخدماته. هنا يتحول التوثيق من تسجيل للانتهاك إلى أداة ضغط اقتصادي قابلة للاستخدام.

الأولوية الثالثة هي اختيار الدول التالية، لا مخاطبة العالم كله بالرسالة نفسها. ينبغي تحديد مجموعة صغيرة من الدول التي تتوافر فيها ثلاثة شروط: استعداد سياسي نسبي، إطار قانوني يسمح باتخاذ الإجراء، ووجود حركة برلمانية ومدنية قادرة على دفع الحكومة. ثم تُبنى لكل دولة حجة مخصصة وفق قانونها وتجارتها ومؤسساتها، بدلاً من الاكتفاء بمذكرات دبلوماسية عامة.

كذلك يجب التقاط اللحظة إعلامياً بلغة مختلفة. السؤال الذي ينبغي دفع الصحافة والبرلمانات الأوروبية إلى طرحه ليس: "هل نقاطع إسرائيل؟"، لأن هذه الصياغة تنقل النقاش فوراً إلى مساحة سياسية شديدة الاستقطاب؛ بل: "هل يجوز لشركاتنا وأسواقنا أن تستفيد اقتصادياً من نشاط أُقيم واستمر نتيجة وضع تعتبره أعلى محكمة دولية غير قانوني؟". هذا التحول في السؤال ينقل النقاش من الهوية والمواقف السياسية إلى المسؤولية القانونية للشركة والدولة.

وأخيراً، يجب وضع هدف تصاعدي واضح. البداية هي منع تجارة منتجات المستعمرات، لكنها لا ينبغي أن تكون النهاية. المسار التالي هو الخدمات والاستثمارات والتمويل والمشتريات العامة، ثم الشركات التي يثبت أن نشاطها يسهم بصورة جوهرية في إنشاء المستعمرات أو

توسعتها أو استدامتها. المطلوب ليس المطالبة دفعة واحدة بأقصى إجراء ممكن، ولا الاكتفاء بأدنى إجراء متاح؛ بل بناء سلّم ضغط يجعل كل خطوة سابقة أساساً قانونياً وسياسياً للخطوة التالية.

اللحظة الحالية مهمة تحديداً لأنها تسمح بتغيير طبيعة النقاش: من مطالبة الدول بأن "تعاقب إسرائيل" إلى مطالبتها بأن تمنع أنظمتها الاقتصادية من المساهمة في مشروع استعماري تقول هي نفسها إنه غير قانوني. وإذا نجح الفلسطينيون في تثبيت هذا التحول، فلن يكون الإنجاز الحقيقي منع صندوق من التمور أو زجاجة من النبيذ من دخول سوق بعينها؛ بل تأسيس قاعدة دولية جديدة مفادها أن الاستعمار لا يستطيع أن يتمتع في الوقت نفسه بالحماية السياسية على الأرض والاندماج الطبيعي في الاقتصاد العالمي.